

نظرية (ات) توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية
The balance of power theory (ies) in international relations:
a reading in theoretical ramifications

تاريخ القبول: 2021/06/01

تاريخ الإرسال: 2021/02/24

احتمالات بقاءها على المدى الطويل (الأمن)، فإنها ستتحقق من تركيزات القوة (الهيمنة) عن طريق بناء قدراتها الذاتية (الموازنة الداخلية)، وتجميع قدراتها مع قدرات الوحدات الأخرى في التحالفات (الموازنة الخارجية)... وعلى العموم إن الهدف من هذه الورقة البحثية هو حصر أبرز وجهات النظر الأساسية لتفسير توازن القوى في العلاقات الدولية ضمن إطاره النظري والبحث والتحقيق في المحاججات التي يقدمها كل رأي.

الكلمات المفتاحية: نظرية التوازن الشامل/الكلي؛ نظرية توازن التهديد؛ نظرية توازن القوى؛ نظرية توازن المصلحة/الاتباعية.

Abstract:

Although the prevailing belief in the theoretical literature of international relations is that there is only one version the balance of power theory is and agreed upon, but There are so many versions of balance-of-power theory that we cannot even list them all, let alone survey or test them. Our focus is on what might rightly be regarded as

شوقي عرجون*

جامعة المسيلة- الجزائر

chouki.ardjoun@univ-msila.dz

ملخص:

على الرغم من أن الاعتقاد السائد في الأدبيات النظرية في العلاقات الدولية أن نظرية توازن القوى هي واحدة ومتفق عليها، إلا أنه هناك العديد من إصدارات نظرية توازن القوى والتي لا يمكننا حتى سردها جميعاً، ناهيك عن مسحها أو اختبارها، ينصب تركيزنا على ما يمكن اعتباره بحق الاقتراح الأساسي/التأسيسي للنظرية، والذي يفترض أنه نظراً لأن الوحدات في الأنظمة الفوضوية لها مصلحة في تعظيم

*- المؤلف المراسل.

the core/foundational proposition of the theory, which posits that because units in anarchic systems have an interest in maximizing their long-term odds on survival (security), they will check concentrations of power (hegemony) by building up their own capabilities (internal balancing), aggregating their capabilities with those of other units in alliances (external balancing)

On the whole, the aim of this research paper is to focus on the most fundamental points of view to explain the balance of power in international relations, within its theoretical framework, research and

investigation of the arguments presented by each opinion

Keywords: balance of power theory; balance of threat theory; omnibalancing theory; bandwagoning for profit theory.

مقدمة:

معظمة المفاضلة التحالفاتية، سباق التسلح، السلوك الانحيازي، التهديدات العسكرية، المعظمة الأمنية... تلك كلها اشكاليات متشابكة تتصهر في مسار تجسيد توازن إقليمي و/أو دولي للقوى يتضمن تحقيق تعادل عسكري مانع لنشوب نزاع مسلح صغيرا كان أم كبيرا... ويذهب مفكرو المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بفروعها إلى التأكيد أن هذا النظام المتوازن هو الاكثر تحقيقا للسلم والأمن الدوليين وللاستقرار من نظام إحتكاري تنفرد به قوة واحدة بالتفوق العسكري في ظل نظام دولي فوضوي لا تراتبي، لذلك فالسعي الدائم للوصول إلى حالة التعادل تؤدي في نهاية الأمر إلى انتهاج عدة استراتيجيات تتضمن مضاعفة القوة العسكرية، ومنع القوى الاخرى من امتلاك القوة العسكرية، ونسج تحالفات مع دول اخرى، وإبرام معاهدات للحد من التسلح، وكذا عقد مفاوضات ومعاهدات للسلم.

عبر المراحل التاريخية التي مر بها، تم وصف النظام الدولي بتوصيفات متعددة حاول المتخصصون في مجال العلاقات الدولية من خلالها توضيح القواعد أو الآليات التي تحكم ذلك النظام مثل مفهوم توازن القوى Balance of power ومفهوم توازن الرعب Balance of terror وتوازن التهديد Balance of threat، إضافة إلى المفاهيم الاخرى التي تضمنت طروحات نظرية لتفسير توازن القوى في النظام الدولي⁽¹⁾

لعل الفكر الواقعي في العلاقات الدولية من أبرز النظريات المعالجة لمفهوم وأسس توازن القوى، وفي خضم التعدد والتطور الذي شهدته المدرسة الواقعية، يمكن توضيح أربع نظريات على الاقل لتفسير توازن القوى وسلوك الدول في تشكيل التحالفات للتأثير على ميزان القوى القائم.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف فسرت نظريات توازن القوى في العلاقات الدولية قيام التحالفات ودوافعها لدى الدول؟ وكيف تختلف



النظريات الفرعية عن النظرية الكلاسيكية؟

والهدف الأساس من الإجابة على هاته الاشكالية هو البحث في الاختلافات النظرية المفسرة للسلوك التحالفي للدول مع/ضد بعضها البعض، خاصة حول الدوافع الكامنة وراء ذلك حسب ما يراه كل مفكر من مفكري الفكر الواقعي في العلاقات الدولية، ومن ثم يتضمن هذا التحقيق العلمي تقسيما للنظريات الفرعية لنظرية توازن القوى "الكلاسيكية" التي فسرت العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لفترة طويلة جدا خاصة قبل الحرب العالمية الأولى، وفترة ما بين الحربين، ثم مرحلة الحرب الباردة أين أطلق الباحثون العنان لتحليلاتهم العميقة لايجاد مدخلات وفهوم جديدة للنظرية.

يمكن طرح الفرضيات التالية لغرض اختبارها:

- الدول تسعى لتحقيق التوازن ضد القوة.
- غالبا ما يكون البحث عن مزيد من القوة وتحقيق الامن هو الدافع الرئيسي لتكثف الدول تحقيقا للتوازن
- تسعى الدول لتحقيق التوازن مع الدولة الأقوى من خلال تجميع قواها وقدراتها لتحقيق التهديد المتماثل
- يمكن ان تلعب التهديدات الداخلية (الى جانب التهديدات الخارجية) دورا مهما في تفسير سلوك قادة الدول في تحقيق التوازن (خاصة دول العالم الثالث).
- الدول الضعيفة عادة ما تبادر للانضمام تحت لواء القوة المهددة لها أملا في تشتيت التهديد وتمديده إلى دول اخرى أو تلبية مطالبها.
- ولأجل فهم ذلك انتهجنا منهجية متوازنة واخترنا من ذلك ما يتناسب مع الموضوع، وكان المنهج المقارن أساسيا في التحقيق العلمي حول الاختلافات في 1/ دوافع السلوكيات التوازنية للدول 2/ في مدركات التهديد المحفزة للتحالف 3/ وفي الأهداف المتوخاة من تحقيق التوازن والتحالف وهذا حسب كل مفكر و/أو تيار فرعي لنظرية توازن القوى.

كما أن المنهج الوصفي اعتمدهنا في المحاجة العلمية بمقولات واقتباسات للمفكرين المفسرين لوجهات نظرهم حول النظرية، والبحث في تفاصيل ودقائق



الافكار الاساسية للنظريات التي فسرت قيام التحالفات الدولية وتوازن القوى حسب تطور الظروف والتطورات الدولية

واتبعنا لاجل ذلك خطة مبسطة متكونة من اربعة محاور، وهذا استجابة لطبيعة الموضوع وضرورته المنهجية، وكانت الخطة كالتالي:

المحور الأول: نظرية توازن القوى: الرؤية الكلاسيكية

المحور الثاني: نظرية توازن التهديد

المحور الثالث: نظرية التوازن الشامل/الكلي

المحور الرابع: نظرية توازن المصلحة /الاتباعية

الخاتمة

المحور الأول: نظرية توازن القوى: الرؤية الكلاسيكية:

إن فكرة الصراع هي التي كانت سائدة في العلاقات الدولية باعتبارها الأصل، لا الاستثناء، حسب مورغانو واتباعه، والصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية فحسب، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، وإذا حصلت دولة على تفوق ضخم في القوة فإنها تهدد استقلالية وحرية الدول الأخرى، وهذا يدفع الدول محدودة القوة إلى الاصطفاف والتحالف في محاور واتلافات مضادة لتحقيق التعادل النسبي في القوة، وكل طرف يردع الآخر من الاعتداء فيتحقق الاستقرار... ذلك أن مبدأ التوازن يقوم على قاعدتين⁽²⁾:

1- أن الدول المنضوية في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد، وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوة.

2- ضمن أي موقف دولي، إن التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى هذا، على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوة في توزيعاتها القائمة.

النظرية الكلاسيكية لتوازن القوى تجادل أن الدول تشكل تحالفات ردا على الاختلالات في توزيع القوة، أي من أجل إبعاد الدول الأقوى أو تحالفات من دول أخرى عن السيطرة على الدول المتحالفة، وتسعى الدول لتحقيق التوازن مع الدولة الأقوى من



خلال تجميع قواها وقدراتها لتحقيق التهديد المتماثل، ويترتب على ذلك أن الدول تسعى للانضمام إلى الجانب الأضعف في أي كوكبة من القوى بغية تحقيق التوازن ضد القوة الراجحة أو الدولة الأقوى، فـ"كينيت وولترز" يرى أن: "الدول الثانوية -إذا كان لديها حرية اختيار- فإنها تتدافع على الجانب الأضعف، لأنه هو الجانب الأقوى الذي يهددها"⁽³⁾، كما أن السعي التوازن من أجل الاستقرار لا يعني عدم وجود الحروب، ولكن في ظل هذا النظام إذا وقعت الحرب فستكون محدودة، ولا تهدد هيكل النظام الدولي⁽⁴⁾.

إذن التحالف على ضوء نظرية توازن القوى "الواقعية الكلاسيكية" هو استجابة عقلانية لتعدد القوى الخارجية و/أو الإقليمية، ومحددات الانحياز هي: بنية النظام الدولي، وكذلك القدرات المادية للوحدات التي تشكل النظام... وفي سياق ما بعد الحرب الباردة، يمكن تصور أنه وفقاً لمسلمات نظرية توازن القوى فإن تخوف دول أوروبا الشرقية والدول ما بعد السوفييتية من قوة راجحة لحلف شمال الأطلسي والغرب، وفي ظل تفكك حلف وارسو، كانت هذه الدول لتختار تحقيق التوازن ضد تلك القوة، وربما يكون ذلك عن طريق التحالف مع روسيا، لكن الأمر كان نسبي جداً بالنظر إلى التاريخ والواقع: إذ أن ثلاثة من أعضاء دول حلف وارسو السابق وثلاث جمهوريات سوفييتية سابقة قوية انضمت إلى حلف شمال الأطلسي، وقد تنطبق الحالة فقط على روسيا البيضاء فقد يكون دافعها هو هكذا اعتبارات، وبعد فترة قصيرة بعد الاستقلال.

وقد تقلصت فكرة تشكيل التحالف فقط كاستجابة مناسبة لقدرات القوة الكبرى من خلال "الإدراك" أي تقييم القوة التي تشمل إجراء تقييم للنوايا، والعامل الإدراكي لمعادلة القوة يؤدي إلى تفسير أكثر دقة لتشكيل التحالفات، فدول أوروبا الشرقية والدول ما بعد السوفييتية لم تلجأ للموازنة ضد حلف شمال الأطلسي لأنها لم تقم بتقييم سلبي لنوايا حلف الناتو ودوافعه، وعلى المستوى النظري ساهم "العامل الإدراكي" في الانتقال من تفسير ميزان القوى في تشكيل الأحلاف إلى تفسير ميزان التهديد.

عموماً إن نظرية توازن القوى جاءت لتفسير وتحليل والتنظير لواقع العلاقات الدولية،



فهي مفهوم مركزي في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، إذ أنه في نظام توازن القوى تختار الدول الوقوف إلى جانب الطرف الأقوى، أو محاولة موازنة الأخير من خلال الاندماج (الموازنة)، يؤكد الواقعيون الدفاعيون أنه إذا أصبحت أي دولة قوية جداً، فسيحدث التوازن لأن القوى الأخرى ستحشد قواتها وتشكل تحالفاً متوازناً، لأن هذه المعضلة الأمنية الناتجة ستجعل الهيمنة أقل أمناً، يؤكد الواقعيون الدفاعيون أنه من مصلحة الدولة الحفاظ على الوضع الراهن بدلاً من تعظيم قوتها، بينما يقبل الواقعيون الهجوميون أن الدول المهددة عادة ما تقوم بالتوازن ضد أعداء خطرين، ورغم ذلك فهم يؤكدون (الهجوميون) أن التوازن غالباً ما يكون غير فعال، وهذا يوفر فرصاً للمعتدي الذكي للاستفادة من خصومه.

وكذلك يعتقد الواقعيون الهجوميون أن تدابير الموازنة الداخلية مثل زيادة الإنفاق الدفاعي ونفقات التسليح، وتنفيذ التجنيد الإجباري، تكون فعالة فقط إلى حد معين حيث توجد عادة محدودية على عدد الموارد الإضافية التي يمكن للدولة المهددة حشدتها ضد المعتدي، لكن نظراً لأن الواقعيين الهجوميين يرون أن الدول تسعى دائماً إلى تعظيم قوتها، فإن الدول "منخرطة بشكل فعال في الموازنة الداخلية"

المحور الثاني: نظرية توازن التهديد: Balance Of Threat Theory

تحدى ستيفن وولت Stephen Walt افتراض "كينيث وولتز" Kenneth Waltz في كتابه "أصل التحالفات"، وقام بمراجعة النظرية التقليدية لميزان القوى وقدم نظرية "ميزان التهديد" لشرح تشكيل التحالفات، وفرضيته الأساسية هي أنه "على الرغم من أن القوة هي جزء مهم من المعادلة، ولكنها ليست العامل الوحيد، والأكثر دقة أن نقول إن الدول تميل للتحالف مع أو ضد قوة أجنبية التي تشكل أكبر تهديد"⁽⁵⁾، ووفقاً لهذا الرأي يعتبر أن سلوك تشكيل التحالف هو رد واستجابة للتهديدات، وليس نابع من حسابات القوة الإجمالية، وفي دراساته لتشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط يعتبر "ولت" أن أصول التحالفات في المنطقة تعود إلى:

أولاً: التهديدات الخارجية هي السبب الأكثر شيوعاً للتحالفات الدولية.

ثانياً: تحقيق التوازن هو أكثر شيوعاً بكثير من "الاتباعية" bandwagoning .

ثالثاً: الدول لا تسعى فقط لتحقيق التوازن ضد القوة، فقد يكون التوازن ضد



التحديات⁽⁶⁾... فعلى الرغم من أن الدول العظمى تختار شركاء التحالف في المقام الأول لتحقيق التوازن ضد بعضها البعض، إلا أن القوى الإقليمية لا تبالي إلى حد كبير بتوازن القوى العالمي، بل غالباً ما شكلت الدول في الشرق الأوسط تحالفات رداً على تهديدات من أطراف إقليمية أخرى.

رابعاً: تزيد القدرات والنوايا الهجومية من احتمال انضمام الآخرين للقوى في المعارضة.

إن السلوك التوازني هو جوهر هذه النظرية إذ أن الدول تدخل في أحلاف لحماية نفسها من دول أو أحلاف أخرى تمثل تهديدا لها ويأتي التوازن لسببين: 1/ قد يتعرض بقاء الدولة للخطر إذا فشلت في كبح الطرف الساعي للهيمنة 2/ الانضمام للجانب الأضعف يأتي بمزايا أكبر من الانضمام إلى الأقوى⁽⁷⁾.

لدعم نظريته يحتاج "وولت" بتوسيع دراسته من التركيز الإقليمي على منطقة الشرق الأوسط، لتشمل أبحاثه منطقة جنوب غرب آسيا مع دراسات حالات إيران وتركيا والهند وباكستان، ووصل إلى استنتاج أن التوازن ضد التهديدات هو المدخل التفسيري المهم لتشكيل التحالفات الدولية.

يفترض وولت أن التحالفات التي تتشكل لموازنة التهديدات قد تتخذ عدة أشكال متميزة، وفي الشكل الأكثر نموذجية ومنطقية، تسعى الدول إلى مواجهة التهديدات من خلال إضافة قوة دولة أخرى إلى قوتها، وهكذا سعت القوى العظمى للتحالف لمواجهة التهديدات من بعضها البعض، أو لمنع الدول الأخرى من توسيع نفوذها، كما سعت الدول الإقليمية بدورها إلى الحصول على مساعدة خارجية، في أغلب الأحيان من إحدى القوى العظمى، لكن من حين لآخر تبحث عن المساعدة من أطراف إقليمية أخرى، عندما تدخل في نزاع⁽⁸⁾.

كما يعتبر وولت أن هناك نمطين من التوازن: 1/ التوازن الذي يتم بواسطة الوسائل العسكرية ولأهداف عسكرية محددة، 2/ التوازن الذي يتم بوسائل سياسية ويستهدف الصورة النمطية للخصم وشرعيته... لكن من الراجح أن لكلا النوعين هدف الحصول على الدعم من الآخرين استجابة لتهديد خارجي.



المحور الثالث: نظرية التوازن الكلي/الشامل: omnibalancing

تستند الموازنة الكلية على تسليط الضوء على كل احتياجات القادة لتحقيق التوازن ضد أي تهديد فوري (داخلي و/أو خارجي)، والحاجة إلى استرضاء التهديدات الثانوية من أجل البقاء في السلطة، وفقا لآراء فكرة "الموازنة الكلية" فإن المحدد الأقوى في سلوك دول العالم الثالث هو الحسابات العقلانية لزعماء العالم الثالث للتوجه نحو القوة الخارجية الأكثر احتمالا للقيام بكل ما هو ضروري لإبقائهم في السلطة، وبعبارة أخرى: التهديدات الداخلية والخارجية لقيادة الدولة تؤثر بشكل مباشر على حق هؤلاء القادة أو قدرتهم على الحكم، لذلك هؤلاء القادة يعالجون بالدرجة الأولى المصالح الذاتية في تعاملهم مع هذه التهديدات، وليس بالضرورة المصالح الوطنية، ولذلك اعتبرت هذه النظرية السياق الأرجح لتفسير وتحليل السلوكيات التحالفية لقيادة دول العالم الثالث⁽⁹⁾

باعتبار أن قرارات السياسة الخارجية هي نتاج خيار ففكرة "التوازن الشامل" تؤكد أن اعتبارات القادة تركز على النظر عما إذا كان التهديد الرئيسي لها يكمن في التهديدات المحلية أو التهديدات الخارجية، وأن الأخطار الداخلية الكبيرة على النخبة الحاكمة قد تصل إلى قوى خارجية للحصول على الحماية والموارد اللازمة لمواجهة المعارضة الداخلية ويزداد بذلك التهديد الداخلي، وهكذا فإن هذه الفكرة تجعل من الممكن فهم سلوكيات السياسة الخارجية للدول الضعيفة لأن قادة الدول الضعيفة لديها دائما تهديدات أمنية حيوية، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كأولوية وبشكل آني... وعلى هذا الأساس يدعو منهج "التوازن الشامل" لتقييم التهديدات الخارجية والداخلية، فيما يتعلق ببقاء الزعيم السياسي و/أو النخبة الحاكمة، وليس بقاء الدولة.

ساهمت بحوث "ستيفن ديفيد" Steven David لاسيما مقاله المنشور سنة 1991 في دورية "العالم السياسي" بعنوان "تفسير تحالف دول العالم الثالث"⁽¹⁰⁾ في تمديد وتطوير نظرية توازن التهديد لـ "ستيفن وولت"، حيث يشير "ديفيد" إلى مفهوم يسميه "التوازن الشامل" "omnibalancing" الذي ينطلق من معظم الافتراضات الأساسية للفكر الواقعي لتوازن القوة، مع تركيزه على الدول والأنظمة مندفعة للحفاظ على البقاء في



المقام الأول، وبالتالي إن تشكيل التحالفات نابع من الرغبة في تحقيق التوازن ضد التهديدات المحتملة⁽¹¹⁾، لكن في المقابل يؤكد "ديفيد" أن التهديدات ليست بالضرورة خارجية، وقد تكون أيضا داخلية، وفي حالة دول العالم الثالث تعتبر التهديدات الرئيسية هي التهديدات الداخلية للزعيم/القائد أو لبقاء النظام وهي التي تبرر الانحياز للتهديدات الخارجية الثانوية⁽¹²⁾، وبما أن المحدد القوي لسلوك الانحياز في العالم الثالث هو الحسابات العقلانية لزعماء هذه الدول على النحو الذي يرجح القوة الخارجية الأكثر احتمالا للقيام بكل ما هو ضروري لبقائهم في السلطة، فإن ديفيد يقترح أن الدول يجب أن تحقق التوازن بين كل من التهديدات الخارجية والداخلية، وبعبارة أخرى، هؤلاء الزعماء يطرحون السؤال التالي: أي قوة خارجية أكثر احتمالا لحمايتي من التهديدات الداخلية والخارجية التي أواجهها؟

يرى ديفيد أنه على الرغم من أن نظرية توازن القوى تحتوي على رؤى مهمة، إلا أنها لا تفسر بشكل مناسب تحالف وإعادة تحالف دول العالم الثالث، فيرى أن العامل الأكثر قوة في تحالف العالم الثالث هو الحسابات العقلانية لقادة العالم الثالث فيما يتعلق بالقوى الخارجية التي من المرجح أن تفعل ما هو ضروري لإبقائها في السلطة، وهذا بسبب الطبيعة غير المستقرة والخطيرة في الغالب للبيئة السياسية الدولية والمحلية التي تشكل العالم الثالث، وهذه الملاحظة البسيطة هي التي تغير من فهم سبب تحالفات القادة في العالم الثالث وإعادة تحالفها⁽¹³⁾.

ويركز ديفيد أيضا أن التهديدات الموجهة ضد القادة هي أكثر إثارة للاهتمام من تلك الموجهة ضد الدول كوحدات سياسية في حد ذاتها، لأن هؤلاء القادة في نهاية الأمر سوف ينحازون إلى سبل واستراتيجيات تحمي أمنهم على حساب مصالح الدولة⁽¹⁴⁾.

المحور الرابع: نظرية توازن المصلحة: الاتباعية⁽¹⁵⁾ *suivisme, Bandwagoning*

وتتضمن التحالف مع الدولة أو القوة المهددة -مصدر التهديد-، فالدول الضعيفة عادة ما تبادر للانضمام تحت لواء القوة المهددة لها أملا في تشتيت التهديد وتمديده إلى دول أخرى أو تلبية مطالبها، والافتراض هنا هو أن القوة تجذب الحلفاء، بحيث هذا يتيح للدولة الصغيرة الحفاظ على استقلالها والبقاء على الجانب المنتصر في حالة حدوث



نزاع.

إذن استراتيجية التبعية تكون معقولة أكثر إذا كان هناك نزاع، ولم يكن حلفاء متاحون للدولة الضعيفة، مثل أن تكون الدولة ضعيفة وأمنها معرض للاختراق، ولا يمكنها تحقيقه وحمايته باعتبار أن مقوماتها العسكرية والاقتصادية والسياسية تكون محدودة في ظل مقارنتها بالدول الأخرى التي قد تهدد أمنها وتربطها مع دول الجوار علاقات غير ودية وصراعات مختلفة، كما يمكن أن تكون التبعية انحيازاً للأقوى، وقد تصبح الدولة القوية أكثر تهديداً، وهناك من يرحج عدم استفادة الدول الضعيفة من التبعية.

على العموم يمكن فهم وشرح سياسة التبعية Bandwagoning في حالة وجود تهديد قادم من قوة غير القوة المهيمنة عالمياً، في هذه الحالة يمكن إدراج المفهوم الآخر مع ستيفن وولت Stephen Walt الذي جاء بفكرة "توازن التهديد"⁽¹⁶⁾ والذي يقضي بموازنة القدرات المادية الهجومية ونوايا كل قوة تعتبر محل تهديد خاصة إذا كانت قريبة جغرافياً، وهذه الفكرة التي تنطبق على سياسة كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الذين انضموا إلى الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة لمواجهة الخطر الشيوعي تفسر سياسة التبعية Bandwagoning وسواء حللنا هذه الإستراتيجية على أنها سلوك دولة راضية ومقتنعة بأن قواعد اللعبة التي وضعتها القوة المهيمنة تخدم مصالحها، أو على أنه سلوك قوة ثانوية متخوفة من قوة كبرى تهدد مصالحها، فإنه ما من شك أن ما يبعث على انتهاج هكذا سلوك ليس تقسيم القوى المادية بين الأمم التي تكون النظام الدولي⁽¹⁷⁾.

أما "وولتز" فوظف هذا المفهوم في نظريته حول توازن القوى ويقصد به سلوك دولة أو قوة ثانوية، والتي تنظم إلى فريق القوة المهيمنة، في حين يوظفه "وولت" في نظريته حول توازن التهديد للدلالة على سلوك القوة الثانوية التي تتضم ضد فريق القوة الأكثر تهديداً، إذن اتباع سياسة التوازن ضد القوة المهددة حسب "وولت" يكون من خلال سياسة التبعية ضد القوة الأكثر تهديداً الشيء الذي يستبعده وولتز.

أما صاحب النظرية "راندل شويلر" Randall Schweller فإنه يرافغ أن الحجة الأساسية لانتهاج الدول لسياسة التبعية هي ليست الخوف من مواجهة قوة راجحة أو



تهديدات، ولكن رؤيتهم بأن في ذلك فرصة لتحقيق الربح. عارض "شويلر" أفكار "وولت" محاججا أن سلوكيات التحالف للدول ليست فقط بدافع تحقيق أكبر قدر من الأمن، ولا يعتبر سلوك الاتباعية هو استسلام للتهديد، ولكنها فرصة لتحقيق مكاسب، فالاتباعية هي من أجل الربح وليس من أجل الأمن، كما أن خيارات التحالف غالبا ما تكون بدافع من اقتناص الفرص لتحقيق المكاسب، وكذلك بدافع التهديد، أي "من خلال الشهية وكذا الخوف"⁽¹⁸⁾

وفي خضم الحوار النظري الواقعي-الواقعي الذي يركز على مفهومي "الدول التعديلية" Revisionist State و"دول الوضع الراهن" Status-quo States، وفي ظل هذا التصنيف الثنائي⁽¹⁹⁾ للدول يجادل "شويلر" بأن رواد الفكر الواقعي الجديد يتميزون بالتحيز لصالح الصنف الثاني، على افتراض أن الأولوية الأولى لكل الدول هي الأمن، وهو يقترح أن الدول التعديلية تسعى إلى القوة والتوسع أكثر من الأمن، وبالتالي من المرجح أن "سلوك الاتباعية" ليس خوفاً ولكن بدافع الطمع في المكاسب والربح، وعلى هذا الأساس بلور طرحه حول ما يسميه نظرية توازن المصالح، ويعتبر أن "القوى الراضية سوف تنضم إلى ائتلاف قوى الوضع الراهن، حتى عندما يكون هو الجانب الأقوى، والقوى غير الراضية، وبدافع الربح أكثر من الأمن، سوف تسلك "الاتباعية" مع الدول التعديلية"⁽²⁰⁾، فإدخال "شويلر" للاختلاف في دوافع انحياز الدول يؤكد أن الدولة باعتبارها مستوى تحليل في حسابات اختيار التحالفات، وعلى المستوى النسقي، فالعوامل البنيوية والمادية تشكل التهديدات والفرص للدول... لكن استجابة الدول تتوقف على حسابات دوائر صنع القرار على مستوى الدولة عما إذا كانت الدولة راضية عن موقعها النسبي في النظام الدولي ام لا.

يخلص "شويلر" إلى أن طرح السؤال عما إذا كان الموازنة أكثر شيوعاً من الاتباعية؟ هو سؤال مضلل وغير صحيح، إذ انهما في الحقيقة لا يعتبران سلوكاً متعاكسان، فقط يختلف الدافع وراء الاتباعية اختلافاً جوهرياً عن دافع الموازنة، إذ تتم الاتباعية عادة في توقع تحقيق مكاسب؛ بينما يتم انتهاج الموازنة من أجل الأمن ويترتب عليه دائماً تكاليف، ومن الناحية العملية، حتى القوى العظمى اختارت البقاء على الهامش على أمل تجنب التكاليف الباهظة لتحقيق التوازن بقوة ضد الدول المعادية



أو العدوانية القوية، فالعديد من الدول تعزف عن القتال أو خوض حرب ضد الدول أو القوى العدوانية إلا في حالة ان قامت هذه الأخيرة بمهاجمتها فعلا، إذ تعتبر التحالفات أنها لعبة محصلتها إيجابية⁽²¹⁾.

بدلاً من أن يكونا سلوكين معاكسين، فإن الاتباعية والموازنة يرتبطان بظروف منهجية معاكسة: الموازنة مع الركود والجمود؛ الاتباعية مع التغيير. ووفقاً لذلك، تستجيب الدول التي انتهجت الاتباعية عندما يكون النظام في حالة تغير مستمر؛ إما عندما يبدأ الوضع الراهن في الانهيار أو عندما يتم فرض أمر جديد⁽²²⁾:

في الحالة الأولى، سوف يجذب ظهور قوة توسعية ذات أهداف غير محدودة عدداً من الدول التابعة الضعيفة جداً والخائفة من الدفاع عن استقلاليتها، وفي بعض الأحيان، يتم تدمير نظام الوضع الراهن بفعل تراجع القوة المهيمنة، مثل زوال الاتحاد السوفيتي وموجة الثورات الديمقراطية التي أعقبت ذلك في عام 1989.

وفي الحالة الثانية، تتراكم الدول على التحالف الفائز عقب نهاية حروب واسعة النطاق للمطالبة بنصيب من الغنائم أو للهروب من غضب المنتصرين. وهنا، تستفيد الدول من - أو على الأقل - تجنب الضرر من التسوية السلمية. من حين لآخر، ينشأ نظام جديد من خلال الوسائل السلمية، مثل اتفاق عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أنتج تأثير اتباعي بين الدول العربية المجاورة كالأردن مثلاً، كل منها يسعى لتسوية خاصة به مع إسرائيل. كما يوضح هذا المثال الأخير، فإن الاتباعية ليست دائماً استجابة خجولة لنظام شرير؛ وغالباً ما يتم ذلك طوعاً.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص أن نظرية توازن القوى الكلاسيكية التي جاءت مع الفكر الواقعي التقليدي وجاءت لتفسير وتحليل الأوضاع الدولية في القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، والتي كانت (النظرية) تنطلق من اعتبار أن الدول لا تربطها ببعضها علاقات دائمة، وإنما هي في حالة حركة مستمرة مدفوعة باعتبارات القوة. وكانت هاته الصورة لتوازن القوى منبعاً للبحوث الأكاديمية من أجل الوصول إلى تفسير أدق لعلاقات القوة في العلاقات الدولية خصوصاً بعد فشل هذه الأخيرة وتعرضها لموجة من الانتقادات حول الافتراضات التي تقوم عليها منها إهمال العامل الاقتصادي



ووازياد تاثير العامل الايديولوجي في العلاقات الدولية.

وأهم حلقة ضعيفة في النظرية الكلاسيكية هي ما يعرف بـ "سلسلة العصابات" Chain-ganging التي تحدث عندما ترى الدولة أن أمنها مرتبط بأمن شريكها في التحالف، وتقيد نفسها من خلال اعتبار أي هجوم على حليفها بمثابة هجوم عليها، هذا جانب آخر من نظرية توازن القوى الذي أضعفها واقعيًا، حيث يمكن للدول الأصغر أن تجر دولها المتحالفة معها إلى حروب ليس لديها رغبة في خوضها، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك ما حدث بين الدول قبل الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى جر معظم أوروبا إلى الحرب بسبب نزاع بين القوة العظمى، كالإمبراطورية النمساوية المجرية والقوة الصغيرة لصربيا، وبالتالي فإن الدول قد تقيد نفسها بشكل غير مشروط بحلفاء متهورين يُنظر إلى بقاءهم على أنه ضروري للحفاظ على التوازن.

ورغم ذلك أكد الكثير من المفكرين أن نظرية توازن القوى قابلة للتطبيق على العالم الثالث كما تنطبق على الدول الأخرى، ومع ذلك اعتبر البعض الآخر أنه، وبدون تعديل جوهري، لا يمكن لنظرية توازن القوى تفسير سلوكيات وانحيازات دول العالم الثالث، لأنها تتجاهل الخصائص الرئيسية لها، لأجل ذلك جاء "ستيفن ديفيد" Steven David ليطور ما سماه نظرية التوازن الكلي/الشامل: omnibalancing ذات الصلة بالعالم الثالث والتي تصلح هذه العيوب، فبدلاً من تركيز ميزان القوى على الدول التي تسعى إلى مقاومة التهديدات من الدول الأخرى، يفسر التوازن الشامل اصطفاقات دول العالم الثالث كنتيجة لسعي القادة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية لحكومتهم وسلطتهم. إن تفوق التوازن الشامل على توازن القوى يكمن في جعل اصطفاقات العالم الثالث مفهومة ارتباطاً بالعالم الثالث نفسه.

وعلى العموم يمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

- رغم الانتقادات لنظرية توازن القوى الكلاسيكية إلا أنها كانت لاتزال مفسراً للتحالفات والانحيازات حتى ثمانينيات القرن الماضي
- يمكن اعتبار أن نظرية ستيفن وولت Stephen Walt حول توازن التهديد: Balance Of Threat Theory هي الأقرب إلى القوة العلمية إذ كانت الفكرة الأساسية السائدة هي أن الدول تحدد أهدافها بقوة الآخرين، أو تحاول الدول بناء



قوتها لمواكبة قوة الدولة الأقوى، بغض النظر عما إذا كانت تلك الدولة تتصرف بعدوانية أم لا، ومن خلال الحفاظ على توازن القوى هذا حيث لا يوجد بلد واحد أقوى بشكل نهائي/ جذري من جميع الدول الأخرى، إذ يضمن الجميع الأمن المتبادل، وهنا تكمن قوة المحاجة العلمية لـ ستيفن وولت الذي بدأ يجادل بأن الدول تقبل صعود قوى غير عدوانية بينما تعمل على موازنة التهديدات الأقل قوة، ولكنها الأكثر عدوانية، لذلك فنظرة الدول للأمن يتم تحديدها من خلال التهديد المتصور، وليس بحاجة إلى الحفاظ على توازن القوى... وهناك أربعة عناصر تحدد التهديد المتصور، العناصر الأربعة للتهديد هي: القوة الكلية، والقرب الجغرافي، والقدرات الهجومية، والنوايا الهجومية، أو بعبارة أخرى: ما مدى قوتها، ما مدى قربها، ما مدى قدرتها العسكرية، وهل تتصرف بعدوانية؟ هذه هي المعايير الأربعة التي تستخدمها الدول لتقييم التهديد الذي تشكله الدول الأخرى.

- من خلال التحليل السابق يمكننا اعتبار أن نظرية توازن المصلحة: الاتباعية، Bandwagoning لـ راندل شويلر "Schweller Randall"، هي أيضا أكثر قوة ومحااجة علمية لتفسير التحالفات الراهنة في العلاقات الدولية، لأنها تعتبر أن الاتباعية في العلاقات الدولية تحدث عندما تصطف دولة مع قوة معادية أقوى وتقر بأن الخضم الأقوى الذي يتحول إلى شريك يكسب بشكل غير متناسب في الغنائم التي يحصلان عليها معاً. لذلك، فإن الاتباعية هي استراتيجية ناجعة جدا تستخدمها الدول بشكل كبير وواضح في الوقت الراهن عندما تجد نفسها في موقف ضعيف، إذ ينص المنطق على أن الدولة الأضعف المتفوقة يجب أن تتحاز إلى خصم أقوى، لأن الأخير يمكنه أن يأخذ ما يريد بالقوة على أي حال، وتحدث الاتباعية عندما تقرر الدول الأضعف أن تكلفة معارضة قوة أقوى تتجاوز الفوائد، قد تقدم القوة الأقوى حوافز، مثل إمكانية تحقيق مكاسب إقليمية، أو اتفاقيات تجارية، أو حماية، لحث الدول الأضعف على الانضمام إليها.

الهوامش والمراجع:

(1) - حيدر زاير العامري "العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد (إطار نظري)"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017، ص 285.

- (2) - اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ط 5، 1991، ص 266.
- (3) - James C. MacDougall, Post-Soviet Strategic Alignment: The Weight Of History In The South Caucasus. PhD Thesis in Government. Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University, Washington, DC. 2009. P 55، 54.
- (4) - عماد جاد، حلف الاطلنطي: مهام جديدة في بيئة امنية متغيرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 1998، ص55.
- (5) - Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, Cornell university press, London: .1987 p.21.
- (6) - MacDougall. Op.Cit. P 148.
- (7) - جاد، مرجع سبق ذكره، ص 60.
- (8) - Walt, Op.Cit. p149.
- (9) - محمد صلاح محمود الكبابجي، اهمية نظرية التوازن الجمعي في تفسير سياسات قادة دول العالم الثالث، مجلة دراسات اقليمية، العدد 42 تشرين الاول 2019، العراق: جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، ص 73.
- (10) - Steven R. David, "Explaining Third World Alignment, " World Politics, Vol 43, N 2, January 1991: pp 233-256.
- (11) - Ibid. p 235, 236.
- (12) - Danielle Beswick, The return of Omnibalancing A multi-level analysis of strategies for securing agency in post-genocide Rwanda, <https://www.open.ac.uk/socialsciences/bisa-africa/files/africanagency-seminar4-beswick.pdf> (12/1/2021 15: 41)
- (13) - david. Op.cit ;p 235.
- (14) - Beswick, Op.Cit
- (15) - أول من صاغ مصطلح Bandwagoning هو كوينسي رايت Quincy Wright في كتاب دراسة الحرب عام (1942) وساهم في اشاعته ونشره لدى الجماهير هو كينيث والتز في كتاب نظرية السياسة الدولية (1979)، يستخدم كل من رايت ووالز المصطلح للتعبير عن عكس أو ضد موازنة السلوك.
- (16) - Leon Rozmarin, is Russia balancing China: if not now, when?. PHD thesis in international; relations. Boston university. Graduate school of arts and sciences.2001. p 68.
- (17) - Ibid. p 69.
- (18) - Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit, " International Security, MIT Press, Massachusetts, Vol 19, No 1 (Summer 1994), p79.
- (19) - تتميز المدرسة الواقعية بخاصية انطولوجية تتضمن التصنيف الثنائي للدول حسب المكانة في النظام الدولي باعتباره مستوى التحليل الرئيسي، فقد قسمها "هانز مورغانتو" إلى قوى أمبريالية وقوى الوضع الراهن، imperialistic and status-quo powers، وكذلك شومان قسمها إلى قوى متشعبة



وقوى غير متشعبة *satiated and unsatiated powers*، "هنري كيسينجر" إلى الدول الثورية ودول الوضع الراهن *revolutionary and status-quo states*، "ادوارد كار" إلى قوى مقتنة/ راضية وقوى غير راضية *satisfied from dissatisfied Powers*، جوهانس ماتارن وبعض الجيوبوليتيكيون قسموها إلى "من يملك" و"من لا يملك"، ثم أخيرا وولفرز يشير إلى "دول الوضع الراهن" و"الدول التعديلية" وهذا الأخير هو مصطلح مقتبس من نظرية تحول القوة في العلاقات الدولية، وهو يستخدم لوصف الدول، ويفترض وجود علاقة مباشرة بين هيمنة الدولة سواء السياسية والاقتصادية، فتكون إما دولة الوضع الراهن أو دولة تعديلية، ومن المرجح أن تندرج تحت فئة دول الوضع الراهن الدول القوية والمؤثرة في العلاقات الدولية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ودول أخرى مثل اليابان التي يتم تصنيفها بشكل أفضل في النظام العالمي، في حين أن كوريا الشمالية وإيران وروسيا وكل الدول الأخرى غير الراضية عن مكانها في النظام الدولي يطلق عليها الدول التعديلية. انظر:

Schweller, Op.Cit. p 85.

⁽²⁰⁾- Ibid. p 88.

⁽²¹⁾- Schweller, Op.Cit. p 106.

⁽²²⁾- Ibid. p 107.